مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الأجانب عند أيت عبدي
قراءة تاريخية في الاندماج والتحول بالأطلس المتوسط إبان الحماية الفرنسية على المغرب

د. عثمان زوهري
باحث في التاريخ المعاصر والتراث
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين – بني ملال
خنيفرة – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

يهدف هذا المقال إلى بناء معرفة تاريخية بالاندماج والتحول في قبيلة أيت عبدي عين اللوح بالأطلس المتوسط على عهد الحماية الفرنسية. وركز على دراسة تأثير وجود الأجانب على مؤسسة الأسرة (الخيمة) التي تعتبر الركيزة الأساس لمجتمع القبيلة، ومساءلة مستويات وأبعاد هذا التأثير الاجتماعية والاقتصادية والذهنية (الثقافية)، وتحليل عواقبه في سياقات سياسات الحماية. ويكتسي هذا المقال أهميته المعرفية في مجال البحث التاريخي من خلال طبيعة الأسئلة التي ينهض عليها، والمساهمة في كتابة التاريخ الجهوي؛ ومن خلال المعطيات الكمية والكيفية التي يوفرها للتحليل والمراجعة والمقارنة. ولذلك، حاولنا قراءة مضامين هذا التحول الذي فرضه الاستعمار في القبيلة المذكورة، والذي غالبًا ما يعتبره الكولونياليون إنجازًا حضاريًا لفرنسا في مستعمراتها، وذلك بالكشف عما يعتري تمثلهم الإيجابي للتحول من تهافت وقصور، وبيان مسوغات هذا التمثل ودحض بعض مرتكزاته. وقد توصلنا إلى أنه لا جدال في أن اندماج الأجانب في المجتمع "الأهلي" بجبال المغرب المركزي، وفي مناطقه الأخرى زمن الحماية، يختلف من حيث الإيقاع، والشروط، والتأثير. ويرجع ذلك إلى طبيعة الأعراف المنظمة لمختلف مناحي الحياة، وإلى الموقع الجغرافي والمسالك، والديناميكية الاقتصادية للموضع أو المدشر. وإجمالاً، إن اهتمامنا بمفاهيم الاندماج، والتحول، والتغيير، والتنمية بالجبل المغربي إبان الحماية الفرنسية، يستدعي توجيه البحث التاريخي نحو المساءلة النقدية لمضامين هذه المفاهيم، وما تطرحه من قضايا خاصة ومتقاطعة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٠ فبراير ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ٢٨ فبراير ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الأجانب؛ أيت عبدي؛ القبيلة؛ الأطلس المتوسط؛ الحماية الفرنسية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.273448

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عثمان زوهري. "الأجانب عند أيت عبدي: قراءة تاريخية في الاندماج والتحول بالأطلس المتوسط إبان الحماية الفرنسية على المغرب".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد الخامس والخمسون؛ مارس ٢٠٢٢. ص ١٦٢ – ١٧٣.

Corresponding author: atmanezouhry@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

نُشر هذا المقال في دَورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مُقدِّمَةٌ

نروم في هذا المقال تحليل مسألتي اندماج الأجانب[1] في القبيلة الجبلية المغربية، والتحول الذي مسّ مؤسسة الأسرة وبنياتها الأساسية، وخاصة بنية الإنتاج ووسائل الإنتاج. وما كان لهذا التحول من تأثير عميق في مواقف الناس واتجاهاتهم Attitudes. ويستند هذا المقال على دراسة لجون دابنصون Jean Dabancens حول أيت عبدي الأطلس المتوسط[2] من جهة؛ ومن جهة أخرى على بعض الوثائق من الأرشيف الفرنسي، واستثمار نتائج بعض الدراسات التاريخية وغير التاريخية في باب المقارنة، وتعضيد التحليل وتوجيهه، وبناء معرفة تاريخية نقدية بالمسألتين المذكورتين (الاندماج والتحول) وما يرتبط بهما من قضايا وأسئلة تاريخ الحماية، والتي تحتاج إلى مزيد من التقصي والإيضاح.

ننطلق إذن في مقاربتنا للتحول الذي طال القبيلة بالجبل المغربي، وفي المستويات المذكورة، من التأثير المباشر الذي مارسه الأجانب من المغاربة والأوربيين وغيرهم، الذين اندمجوا-بعد معارك الغزو الاستعماري-في مختلف مجالات حياة "الأهالي". ولم ينحصر هذا التأثير في دائرة الأنشطة الممارسة في المجال، بل بلغ أنماط العيش، وشروط الحياة الاجتماعية، وشمل المائدة أو الطعام المألوف، ونفذ إلى سلوك الأفراد وروابطهم، ومسّ مواقفهم من بعض المبادئ أو الثوابت التي كانت تشكل أساس الخصوصية القبلية في الجبل المغربي تحت مراقبة السلطات الاستعمارية.

ينهض هذا المقال على الأسئلة الآتية: ما طبيعة ردود فعل أيت عبدي عند اتصالهم بالأجانب على عهد الحماية؟، وكيف اندمج هؤلاء الأجانب، من الكولون والعمال، في الحياة "البربرية" أو في النظام القبلي لأيت عبدي منذ (١٩٢٥- ١٩٢٦)؟، وما مصير مؤسسة "الخيمة"، والاقتصاد المنزلي عمومًا أمام مختلف تأثيرات اقتصاد التبادل ومغريات السوق؟، وأخيرًا، ما مآل ما كان يشكل الخصوصية "البربرية"، من مبادئ وعوائد وأعراف، أمام هذا الاجتياح الثقافي بأبعاده السوسيو-اقتصادية والسياسية؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسئلة هي التي وجهت - بطريقة غير مباشرة-دراسة J.Dabancens في عمومها، وحاول تناولها على نحو امتزجت فيه الموضوعية بالذاتية، ولا يخلو أحيانًا من الأحكام الجاهزة أو المتسرعة. ولذلك، كان لزامًا علينا أن نقف على ما يشوبها من تهافت ولبس، وتوضيح ما كان ينبغي توضيحه على مستوى بعض المضامين إغناءً للمعرفة التاريخية بفترة الحماية، وإسهامًا في كتابة تاريخ الهامش المغربي، وذلك وفق مقاربة تاريخية تحليلية نقدية.

أولاً: أيت عبدي الأطلس المتوسط (ملامح من التاريخ)

يقتضي الحديث عن أيت عبدي الأطلس المتوسط، التمييز بينهم وبين إخوانهم أيت عبدي الأطلس الكبير الأوسط المستقرين بكل من تيزي-ن-إسلي وبوتفردا وأحوازهما. ويظهر من وثيقة "تايسا" التي تعود إلى ١٠٧٠هـ الموافق ل ١٦٦٠م[3]، أن جميع أيت عبدي كانوا قبيلة أو فخذًا كبيرًا من أفخاذ أيت "السري إيرّا" وشيخهم هو "ي لحسن اكعفار". وتُظهر نفس الوثيقة أيضًا أن أيت عبدي الأطلس المتوسط، لم يكونوا خلال هذه الفترة عند أيت مكيلد[4]، ومن المحتمل أن يكونوا قد التحقوا بهم بعد نهاية عهد الدلائيين، أو في بداية القرن الثامن عشر. بعد أن وضع أيت مكيلد يدهم على مجالهم الحالي. ومما لاريب فيه أن انضمام منتجعي أيت عبدي الأطلس المتوسط إلى حلف أيت مكيلد، واستقرارهم بمنطقة عين اللوح، فرضته الحاجة إلى مراعي الشتاء وأراضي الزراعة الخصبة، والتي كانت في أغلب الحالات وقود الاضطرابات والنزاعات الدموية بين القبائل بالأطلس المتوسط ومنطقة ملوية العليا.

ولا يمكن فهم علاقة أيت عبدي الأطلس المتوسط بالسلطة المركزية، إلا في إطار حلف أيت مكيلد واتحادية أيت أومالو. فقد تميزت بالصراع ولاسيما في بداية القرن التاسع عشر. وشهدت المنطقة في ١٨١١م اضطرابا قويا خلخل التوازن القبلي بالمنطقة بعد انهزام أيت إدراسن. وفي ١٨١٨ شارك أيت عبدي إلى جانب إخوانهم من أيت مكيلد وقبائل أيت أومالو في مواجهة المخزن العلوي تحت قيادة أبي بكر أمهاوش[5]. وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع بين القبائل نفسها، أو بينها وبين السلطة المركزية كلما تزايدت الحاجة إلى المراعي والمساحات الزراعية.

ويعتبر أيت عبدي الأطلس المتوسط، أو أيت عبدي عين اللوح، من القبائل الأربع المكونة لحلف أيت مكيلد الشمال، وهي: إركلاون في الشمال ومركزهم أزرو؛ وأيت عرفا كيكو في الشمال الشرقي وفي الشرق ومركزهم تمحضيت؛ وأيت سكوكو في الجنوب الغربي وفي الجنوب ومركزهم الحمّام[6]. ومع مجيء الاستعمار عانى أيت عبدي مع إخوانهم في حلف أيت مكيلد الشماليين من سياسة الحصار التي انتهجتها قوات الغزو بالأطلس المتوسط. وفي ١٩١٣ عمدت هذه القوات إلى التضييق على حركة الانتجاع، وتسخير مراكز الاستعلامات لمراقبة

تنقلات القطعان نحو المراعي الشتوية[٧]. وغير خاف أن هذه السياسة كانت لها آثار وخيمة على الحياة الاقتصادية لقبائل أيت مكيلد، وغيرها من قبائل الأطلس المتوسط. واضطر ذلك معظم هذه القبائل إلى الخضوع لجيوش الغزو ما بين غشت ودجنبر١٩١٣. وسوف يستمر الخضوع الذي شمل زعماء المقاومة والأعيان إلى نهاية العشرينيات[٨].

ساهم النزاع الداخلي لأيت لياس في تشرذم أيت عبدي وإضعاف قوتهم أمام الغزاة. واستغلت قوات فرنسا مجمل هذه النزاعات بالأطلس المتوسط رغم تدخل الزعماء الروحيين. واستطاع المرابط سيدي علي أمهاوش-عبر وساطة فقيهه محند أولحاج-وضع حد لنزاع أيت لياس، ونزاع إركلاون مع أيت أومناصف. وقامت القوات الغازية بمراقبة نشاط هؤلاء الزعماء وعمدت إلى استمالتهم[٩]، وشد الخناق مرة أخرى على نشاط الرعي الذي يعتبر المورد الأساس، وركيزة اقتصاد الجبل. واضطر أيت عبدي وغيرهم من الجبليين إلى التخلي عن مراعيهم الشتوية، وكان لذلك عواقب وخيمة على قطعانهم. وفي هذا الصدد أشار ج. سيليريي إلى تراجع أعداد رؤوس أغنام خيام الأطلس المتوسط. ففي بداية حروب "التهدئة"، قدر مجموع رؤوس أغنام الخيمة الواحدة ب ٣٠٠ إلى ٤٠٠. وفي أواسط العشرينيات تراجع هذا العدد إلى ١٠ رؤوس[١٠]. ويُظهر الرقمان حجم أزمة نشاط الرعي، وما نجم عنها من فقر وهجرة إلى المدن وأوراش العمل، وتصدع في الوحدة القبلية، والذي سيتعمق بإجهاز الاستعمار على أراضي القبائل الجماعية. وهكذا وجد أيت عبدي عين اللوح بأفخاذهم الخمسة الكبرى أيت لياس، وأيت مرووال، وأيت محند أو لحسن، وأيت واحي، وأيت مولي أنفسهم، كباقي أفخاذ وقبائل الأطلس المتوسط، في ظروف جديدة، وفي إطار نظام اجتماعي وسياسي مختلف ومفروض تحت المراقبة العسكرية. وكان من الطبيعي أن يتحول نمط عيشهم وعوائدهم. واضطروا حيال ذلك إلى الاندماج في إطار بنيات يومي Quotidien جديد.

ثانيًا: الكولون والعمال الأجانب في ديناميكية يومي أيت عبدي

انشغل J.Dabancens كثيرًا بما سماه ردود أفعال أو مواقف أيت عبدي من الأجانب الذين استقروا ببلادهم، واندمجوا في نظامهم الاجتماعي إبان الحماية. وسعى إلى تحليلها في سياق ما سماه أيضًا بـ"الثورة الاجتماعية"[١١] داخل مجال ترابي قُدّر بحوالي ١٤٠,٠٠٠ هكتار تمتد ما بين أزرو و خنيفرة، وعلى علو يتجاوز١٠٠٠امتر عن سطح البحر.

كرونولوجيا-ومنذ (١٩٢٥-١٩٢٦) -يعتبر عمال مناشر الخشب Scieries الفئة الأولى من الأجانب التي استقرت ببلاد أيت عبدي، واندمجت في مجتمع لم يتجاوز عدد سكانه ١٥,٠٠٠ نسمة. وبارتفاع عدد المناشر، والذي بلغ خمسة في الفترة المذكورة، تراوح عدد العمال الدائمين المأجورين ما بين ١٠٠ و١٥٠، والحطابة ما بين ٢٠٠ و٣٠٠[١٢]؛ وكانت أجور هؤلاء مشروطة بطبيعة وعدد المهمات المنجزة. وإذا كان عمال المناشر أول من استقر عند أيت عبدي مباشرة بعد معارك التهدئة، فلأن أشجار الأرز والكروش الأخضر "تسافت" كانت تغطي-وبكثافة-نصف مجالهم الغابوي.

وإلى جانب النجارين أو عمال المناشر والحطابة، استقر جزائري مسلم بأيت عبدي. وكان كاتبا سابقا بالمحكمة العرفية المحلية[١٣]، وتمكّن منذ ١٩٣٧ من اقتناء ما يقرب من ٥٠ هكتارا. وفي ظرف وجيز استطاع الحصول على حوالي ١٠٠٠ هكتار من أراضي أيت عبدي، واستقدم أخاه منذ ١٩٣٦، والذي انخرط في نفس النشاط[١٤]. أما الكولون الفرنسي، فترجع بداية استقرارهم بأيت عبدي إلى حوالي ١٩٤٨، ويبدو أن أغلبهم من صغار الموظفين. وأشار J. Dabancens إلى أن ما كان يشغل هؤلاء، هو الحصول على ملكية عقارية ضمانا لمستقبل الأبناء من جهة، ومن أجل تكريس أنفسهم للاستثمار في مجال الزراعة بعد مغادرة العمل الإداري من جهة أخرى. ومن بين هؤلاء محام ومقاول غابوي اشتهرا باقتناء الأراضي الفلاحية. وبلغ مجموع أراضي الكولون ما بين ١٩٤٨ و١٩٥١ ما يقرب من٢٠٠ هكتار[١٥]. ومهما كان هذا العدد بسيطا مقارنة مع بعض مناطق المغرب الأخرى، إلا أنه حفز كولون مكناس على البحث عن الأراضي في أحواض الأطلس المتوسط وهضابه العليا[١٦].

إلى جانب مصطلح الاستيطان الفرنسي، استعمل J.Dabancens مصطلح الاستيطان العربي، وأشار في سياق هذا المصطلح إلى مجموعة من تجار تافيلالت الذين حلوا ببلاد أيت عبدي، واستطاعوا في خضم الخمس سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، اقتناء حوالي٢٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. ومن الملاحظات المثيرة التي سجلها هذا الباحث، أن هؤلاء التجار لم يخضعوا لعرف أيت عبدي، وظلوا متشبثين بأحكام الشرع. وأحدث ذلك اختلالاً كبيرًا في بنية العلاقات الاجتماعية التقليدية داخل القبيلة[١٧]. وسجّل-بموازاة ذلك-التحول الذي مسّ في العمق سيرورة الحياة الأسرية لفئة عمال المناشر، وعمال الكولون المحليين والأجانب، وذلك بسبب التدبير الجديد لزمن العمل، والذي أضحى محكوما بضوابط إنتاج

غير مألوفة، ومقاصد السوق. وكان لذلك كبير الأثر في وتيرة بنية الزمن اليومي المعتاد للأسرة، والخاضع لسيرورة التقسيم التقليدي للعمل. ففي أسر العمال المحليين على وجه الخصوص، تغيرت عادات كثيرة، فقد خضعت مواعيد وجبات المائدة المشتركة اليومية لمواقيت العمل الجديد في الورشات والضيعات والمناشر، وصار لها زمن محدد؛ وساهم في ذلك أيضا تمدرس الأطفال. وأصبحت المصاريف أسبوعية أو شهرية، ولم تعد مرهونة بالمحاصيل الزراعية السنوية أو الموسمية، وبزرائب الأغنام، وتراوح أجرهم اليومي ما بين ١٠٠ و١٥٠ فرنك، إضافة إلى بعض الفوائد العينية. وتغيرت أيضا ملابس العمال المحليين، فنمط العمل الجديد فرض ألبسة خاصة وملائمة، وفرتها حوانيت الخردة الأوربية "الجوطيا" Friperie في الأسواق[١٨]. ورغم أهمية هذا التحول الذي عرفته الأسر العمالية المحلية والأجنبية ببلاد أيت عبدي، إلا أنه لم يؤثر تأثيرًا اجتماعيًا مباشرًا في أسر المزارعين والرعاة، وذلك لاعتبارات خاصة، منها أن طبيعة نمط حياة العمال عزلهم، وإلى حد ما، عن ديناميكية المجتمع المحلي، وعن الكتلة العامة لسكان أيت عبدي. أضف إلى ذلك انخراطهم في اقتصاد التبادل، والذي يُعدّ الأجر مقابل قوة العمل مرتكزا من مرتكزاته[١٩].

ويعتبر مدشر عين اللوح مركزًا تجاريًا مهمًا ببلاد أيت عبدي، نظرًا لموقعه الاستراتيجي كحلقة وصل ما بين السهل والجبل. ويرد J.Dabancens تنمية المركز المذكور إلى سوقه الأسبوعي، وإلى تواجد العمال المشار إليهم آنفا إلى جانب موظفي الإدارة، وجنود المخيم، والكوم Goum[٢٠]. والواقع أن الجنود، والكوم تحديدا، ساهموا في الديناميكية الاقتصادية بعدد من المداشر الجبلية، ففي الأطلس الكبير الأوسط، ومنذ الثلاثينيات إلى مشارف الاستقلال، لاحظنا-استنادا إلى مجموعة من وثائق الأرشيف الفرنسي- المحلي-أن عناصر الكوم بمكتب الشؤون الأهلية لأغبالة، انخرطوا في شركات "الكسيبة" مع أيت سخمان نساءً ورجالا، وساهموا مساهمة فعلية في رواج السوق وحركة البضائع، ويسّر لهم ذلك الاندماج في الحياة الاجتماعية[٢١]. ومن الملاحظ أن الأهالي في الأطلسين المتوسط والكبير الأوسط لم يكن إقبال أغلبهم على التجارة بذي بال. فرغم الحدود الإدارية التي وضعتها سلطات المراقبة بين القبائل، وما كان لها من عواقب وخيمة على نشاط الرعي والانتجاع، فقد ظلوا متمسكين بهذه الفاعلية. وفي هذا الصدد يخبرنا J.Dabancens بأن تجار وسواقة مركز عين اللوح أجانب من بينهم يهود، أحدهم كان سمسار حبوب وبقالا، وكان أغلب زبنائه من الأوربيين، واستطاع في ظرف وجيز تحصيل ثروة مهمة. وتاجَر الآخرون مع الجزائريين المسلمين في الخمور. ويبقى التجار المغاربة، من أصول فاسية ومكناسية وفيلالية وتادلاوية، هم المستحوذون على التجارة المحلية، لاسيما تجارة القماش والأثواب، والحبوب، والبقالة، والبازار Bazars. وكانت حوانيتهم وحوانيت بعض الحرفيين في الحي المعروف بالقيسارية في عين اللوح. أما الجزارون، فقد كانوا في أغلبهم، أجانب عن أيت عبدي، وكانت حوانيتهم الصغيرة خارج القيسارية المذكورة[٢٢].

أشار J.Dabancens، إلى أن الأجانب المغاربة الناطقين بالعربية ببلاد أيت عبدي، ظلوا متشبثين بعربيتهم الدارجة، وكانت خالية من كل "نزعة بربرية"[٢٣]، وكانوا يرتدون ألبسة من أقمشة رقيقة وعلى طريقة أهل الحواضر، ويمنعون زوجاتهم من الخروج من دورهم إلا في بعض الحالات النادرة. وهذه العادة شاذة في جبال الأطلسين المتوسط والكبير الأوسط وغيرهما، وعادية في حواضر ومدن الشرع قبل وعلى عهد الحماية[٢٤]. وما يبرر هذا السلوك أو يفسره في بعض جوانه، هو موقف هؤلاء الأجانب من الأعراف والعوائد المحلية، وانخراطهم في الطريقة الوزانية، وملازمتهم للمسجد، وتشبثهم بتعليم أبنائهم العربية ومبادئ الإسلام والوطنية في المدرسة الحرة التي تأسست منذ١٩٤٦، ورفض السواد الأعظم منهم للمدرسة الفرانكو-"بربرية" École franco-berbère[25]. ولابد من العودة في هذا السياق إلى طبيعة موقف هؤلاء الأجانب من العرف المنظم لمختلف مستويات الحياة الاجتماعية ببلاد أيت عبدي. والواضح أنه موقف نفعي مزدوج بامتياز: فالعرف مطلوب ليسر وملاءمة إجراءاته في مجال النزاعات وقضايا المصالح والمعاملات، ولذلك فضل التجار منهم أحكام "اجماعة" القضائية Jemaa judiciaire [٢٦]. والعرف أيضا مرفوض باسم الشرع في مجال الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة، كلما تعلق الأمر بالمواريث والأنكحة[٢٧]. أما فيما يخص الاختصاص الجنائي، فقد خضعوا لسلطة القايد "البربري" على حد تعبير Dabancens[28]، وهو إجراء إداري عادي في مكاتب الشؤون الأهلية تحت سلطة ووصاية ضباط فرنسا الاستعمارية. وبموازاة ذلك، استطاعوا-لما صار لهم من حظوة لدى سلطة المراقبة- تعيين أحد تجارهم شيخًا على عين اللوح[٢٩].

من الطبيعي إذن أن يتأثر بعض ميسوري أيت عبدي، ولاسيما ساكنة مركز عين اللوح، بنمط حياة التجار الأجانب، وببعض مواقفهم. وقد سجل Dabancens، في هذا الصدد،

تبنيهم لبعض عاداتهم، وخاصة عادة حجب الزوجات وعزلهن بالمنازل. واعتبر هذا النزوع الجديد في المواقف، مفارقة مثيرة تعبر عن تراجع الخصوصية "البربرية"[٣٠]. وعزا ذلك إلى تأثير الحياة الحضرية، وتقليد ما سمّاه بـ"البورجوازية العربية" أو "بورجوازية المركز". ولابد من الإشارة إلى أن مركز عين اللوح وحده كان يمثل خمس مجموع سكان أيت عبدي، أي ٣٠٠٠ نسمة من أصل ١٥٠٠٠. وإذا أخذنا في الاعتبار الخمس المذكور، سيتضح لنا حجم التأثير الذي بلغ مستوى ما كان يشكل أسس الهوية القبلية ببلاد أيت عبدي في مجموعهم، وفي مقدمتها العرف المنظم للحياة الاجتماعية.

ثالثًا: مؤسسة "الخيمة" وتأثيرات الحماية (تحول في بنيتي الإنتاج والثقافة)

قبل الحديث عن مستويات ومظاهر التحول الذي طال الخيمة عند أيت عبدي، يكون من الضروري الوقوف على هذه المؤسسة في الأطلس المتوسط قبل الاستعمار. ولابد من الإشارة-بادئ ذي بدء-إلى أن الخيمة هي الأسرة أو "ألمسي" أو "الكانون". وهي ركيزة قوة "الإغص"L'os L'ighès كمؤسسة سوسيو- سياسية تتكون من عدد كبير من الأسر أو الخيام، يقوم عليها الفخذ Fraction أو "تيكمي" Tiguemmi، والقبيلة. وبتعبير وجيز، الخيمة هي السقف الذي يعيش تحته الأب والأم والأبناء، وبعض الأشخاص من الأقربين وغير الأقربين كالرعاة، والخدم، والمتبنين، وغيرهم. ويتولى تدبير الخيمة كل شخص، ذكرا كان أم أنثى، قادر على الإنفاق من قوة عمله أو ثروته، ويعرف ب"باب-ن-تخامت"Bab n takhamt.[٣١]

لم تكن الخيمة مجرد أسرة بالمعنى الذي نفهمه أو نتمثّله اليوم. لقد كانت-وعلى حد تعبيرDabancens – ورشة و"شركة" فلاحية[٣٢]. ولا يمكن فهم دلالات ما يعنيه ذلك، إلا في سياق الاقتصاد المنزلي القائم على قوة العمل المتكاملة والمتكافئة بين الجنسين. ففي الخيمة كانت تحضر وتنسج وتصنع مختلف الأشياء الضرورية ليومي الأهالي، من مواد غذائية، وملبوسات، وأدوات و"تقنيات" المطبخ والحقل والمرعى. ولا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الجبلي لم يكن البتة اقتصادا منغلقا كما ادعى ذلك Dabancens. بل كان تبادليا، ربط ما بين الاقتصاد المنزلي والسوق.

ورغم أهمية مؤسسة الخيمة في المجتمع القبلي الجبلي، إلا أنها ستعرف تفككا غير مسبوق على عهد الحماية. واقترح Dabancens- من أجل فهم هذه الظاهرة- تحليل ميزانية خيمة أحد الفلاحين الميسورين من أيت واحي بأيت عبدي في العام ١٩٥٠. وقبل الوقوف على هذه الميزانية، لابد أولاً من التعرف على الخيمة التي يعنينا أمرها في هذا السياق:

- أفراد الخيمة: رب الخيمة، والأم، والزوجتان، والخمّاس، والراعيان؛
- الممتلكات:

+ حوالي٥٠ هكتار، و١٠ دار؛ وخيمتان؛

+ ٥٦٠ رأس من الأغنام، و١٥ من البقر، و٣٠ بغال، و٣٠ خيول؛

+ معولان، وصواني الشاي، وبرّادان، و١٠ إبريق، ١٠ غلاية(مقراج)، وصحنان، وملعقتان، و٦٠ كؤوس فاخرة.

ولابد من الإشارة إلى أن أدوات المطبخ التي تم جردها أعلاه، ليست من إنتاج ورشة الخيمة، وليست أيضا محلية. بل هي منتوج عصري مانيفاكتوري مقتنى من السوق[٣٣]، وقد فرض نفسه كحاجة وكموضة، ولاحظنا ذلك أيضا لدى أغلب الأسر ببلاد أيت حمامة أوعلي بالأطلس الكبير الأوسط خلال نفس الفترة. وتتضمن أغلب عقود تركاتهم أو إحصاءات متروكهم أنواعا متعددة من الملابس، والحلي، والمواعين، والأفرشة، والأغطية. والواضح أن الناس نزعوا إلى مختلف الأشياء والمواد البرّانية المصنوعة، والمجلوبة إلى الأسواق من الحواضر المغربية ومن الدول الأوربية، رغم كلفتها الباهظة وضيق ذات اليد[٣٤]. ويخبرنا Dabancens أن المصاريف الشهرية الضرورية لاقتناء هذه المنتوجات الأجنبية، كانت تكلف الخيمة المذكورة حوالي ١٨,٠٠٠ فرنك: الشاي والسكر٨,٩٨٥ فرنك؛ الملابس ٣,٣٢٠ فرنك؛ الأجور (الخاصة بالرعاة وغيرهم من المأجورين) ١,٥٠٠ فرنك؛ المواد الغذائية الأخرى ٧٧٥ فرنك؛ الإنارة ٦٥٣ فرنك؛ الصابون ٣٩٠ فرنك؛ مختلفات ٢,٣٧٧ فرنك[٣٥].

مما لا شك فيه أن اقتصاد أغلب خيام الجبل عرف انقلابا عميقا على عهد الحماية، ويمكننا أن نلاحظ بوضوح أن الشاي والسكر وحدهما كانا يتطلبان تقريبا نصف الميزانية الشهرية. بيد أن حضورهما في المائدة اليومية لم يكن في واقع الأمر متاحا للجميع، وذلك لندرتهما وتفاحش أسعارهما. وإذا كان Dabancens قد ادعى بأنهما لم يكونا معروفين في الجبل "البربري" قبل ١٩٢٥[٣٦]. فلأنه يجهل أن الشاي والسكر تدفقا على المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتج عن هذا التدفق نزيف مالي، كان من عواقبه المباشرة خلخلة العادات الاستهلاكية[٣٧]. ولأنه لم يطلع أيضا على بعض تفاصيل تنقل الماركيز دو سيكونزاك De Segonzac عبر مختلف مناطق الجبل المغربي، وما ذكره عن مضيفه ببوتفردا بالأطلس الكبير الأوسط، الذي قدّم له قصعة بركوكس (من

القمح الصلب) المسقي بالسمن وكؤوس الشاي[٣٨]، وقد حصل ذلك في بداية العشرية الأولى من القرن العشرين.

لم يكن الشاي والسكر وحدهما مكلفين في زمن الحماية. فاقتناء الملبوسات القطنية، ومناديل الحرير وغيرها للنساء كان يستحوذ على ما يقرب من خمس الميزانية الآنفة الذكر. أضف إلى ذلك تكلفة أجور الرعاة، وغيرهم من المأجورين؛ ومصاريف الإنارة، والصابون[٣٩]. وإذا انطلقنا من هذه المصاريف التي فرضها اليومي الجديد على الأسر(الخيام) الميسورة بأيت عبدي بالأطلس المتوسط، ستتضح لنا ملامح وبعض مستويات التحول الذي أحدثه الاستعمار. وفي هذا الإطار، يمكننا تسجيل أن المائدة المحلية شملت مشروب الشاي المحلى بالسكر إلى جانب بعض المواد الغذائية الضرورية، كحبوب ودقيق القمح الصلب والشعير، والسمن الحايل، واللحم المجفف والطري في بعض المناسبات. ولابد من لفت الانتباه إلى أن مشروب الشاي أصبح عادة يومية، وأضحى يرافق بعض الأطباق ويكملها، ولم يكن بدعة استعمارية فرنسية، وإنما تمثّله الناس على نحو استيهامي، لأنه دخيل وغريب من حيث مصدره وأوانيه[٤٠]. ومن الواضح أن استهلاكه فرض اقتناء لوازمه من الأواني العصرية، وكانت أثمانها مكلفة. ففي ١٩٣٩ تراوحت أثمنة صواني النحاس العادية في سوق أغبالة ببلاد أبت حمامة، ما بين ١٥و ٣٤ للصينية الواحدة[٤١]. ولم يفرط الناس في مواعين الطين وغيرها، لأن النظام الغذائي ظل-رغم ما لحقه من تحول- مشروطًا بالأقوات الأساسية وببنية الخيمة، وأحوال الطبيعة والأسواق.

لاحظ Dabancens أن المصاريف الجديدة التي فرضها اقتصاد التبادل، خلقت الحاجة إلى موارد نقدية. ويعتبر هذه الحاجة سببًا مباشرًا في اضطراب شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخلخلة تماسك الخيمة وفقدان استقلالها[٤٢]. ويضيف أن ربّ الخيمة بأيت عبدي وجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، إمّا توسيع مساحات الحرث، وإمّا بيع الأرض لتدبير الوضع الجديد. والواقع أن ملاكي الأرض من أيت عبدي، لم يكن بمقدور أغلبهم توسيع نطاق الحرث لافتقارهم لدوابه[٤٣]؛ فامتلاكها بالأطلس المتوسط كان يتطلب مصاريف باهظة. ولذلك، فأساس الغنى في تلك الأيام لم يكن يقتصر على الأرض، بل كان مرهونا بامتلاك عدد من المحاريث الخشبية، وقد حدده Dabancens في ٦ إلى١٢، وما يلزمها من بغال. والحق أن استئجارها كان يكلف مالك الأرض نصف المنتوج السنوي؛ وظهرت بذلك "طبقة مقاولي الزراعة" أو أصحاب المحاريث، الذين اغتنوا وبسطوا أيديهم على الأراضي الجماعية[٤٤].

إن البحث عن الموارد النقدية، والنزوع إلى نمط عيش جديد شبه مستقر، دفعا بأغلب أيت عبدي إلى بيع أراضيهم بأسعار زهيدة لأصحاب المحاريث، والقياد والموظفين الذين كان لهم مورد نقدي ثابت. وإذا كان إيراد الأرض غير كاف لمواجهة المصاريف المتزايدة، فإنه لم يكن المبرر الوحيد لبيع الأرض، فهؤلاء أيت عبدي لم يكونوا من المزارعين بالمعنى الدقيق للكلمة، بل كانوا أنصاف رحل. ويرى Dabancens أن ارتباطهم بالأرض لم يكن بنفس قوة ارتباطهم بالماشية، واعتبروا ملكيتها نوعا من أنواع حق التمتع، وتمثلوها مساحة بحدود غير دقيقة، ومرهقة بما يرتبط بها من خدمات والتزامات واجب المرور أو الضيافة، والرعي، والتناوب الزراعي، والتسامح. لقد كانت الأرض بالنسبة لهؤلاء الرعاة شبه الرحل حقًا غير مضمون[٤٥]. غير أن الأرض في مناطق جبلية أخرى، وخلال نفس الفترة، كانت ميدانا للنزاع والتنافس والتجابه، بل ومرتكزًا للاستقرار، ومواجهة متطلبات الحياة اليومية والمستقبل المجهول[٤٦]. وإذا اتفقنا بأن الظروف الجديدة اضطرت بعض أرباب خيام أيت عبدي إلى بيع الأرض، فإن الزراعة على نطاق أوسع مكّنت بعضهم أيضا من الحفاظ على قطعانهم كمصدر لكل اعتبار رمزي اجتماعي. فلم يجدوا حرجًا في بيع حبوبهم، وخاصة القمح، في الأسواق للوسطاء اليهود والمسلمين. وسجّل Dabancens تزايد مساحات الحرث منذ١٩٣٧ بمعدل١,٠٠٠ إلى٢,٠٠٠ هكتار تقريبًا كل ثلاثة أعوام باستثناء١٩٤٥[٤٧]. وفي مقابل ذلك تقلصت المساحات المخصصة للرعي، وتراجعت هذه الفاعلية، وتحوّل الرعاة إلى مزارعين بعد أن نزعوا إلى الاستقرار[٤٨].

لقد شمل التحول بعض الجوانب الثقافية للحياة الأسرية التي ظلت ولزمن طويل شبه ثابتة، ومن غير المقبول غض الطرف عنها. فالثقافي-في معناه العام والمركب-يعكس أهم مظاهر التغيير الذي مس بنية الإنتاج وانعكس على الروابط الاجتماعية، وذلك من خلال اتجاهات الناس في وضعيات جديدة. وإذا انطلقنا من ورشة الخيمة، فسنلاحظ مدى تراجع أهم أنشطتها الضرورية أمام ما كانت توفره الأسواق المحلية والمجاورة. فقد مال الناس ميلاً كبيرًا إلى المصنوعات الجاهزة، ولم تعد الخيمة تعول كثيرًا على أغلب منسوجاتها، وبالخصوص تلك التي كانت مكلفة، وتتطلب سواعد الرجال والنساء معا، كالزرابي المكيلدية والزيانية وحصائر الدوم والصوف، والتي كانت

ترفا ضروريا مقارنة مع الأفرشة الأخرى. وقد لاحظنا إقبال أيت حمامة عليها بعد ١٩٣٢إلى مشارف الاستقلال، ولا تكاد تخلو منها عقود التركات أو إحصاءات متروك والقسمة الرضائية. ففي ١٩٣٩ بيعت بأغبالة-على سبيل المثال لا الحصر-بطانية "الكاشّا" صغيرة الحجم و"ماطلا" بـ ٦٠ فرنك، وبطانية من الصوف ب٣٠ فرنك[٤٩].

وينبغي أن ننبه، في سياق حديثنا عن مجمل التحولات التي أحدثتها الحماية أو عجّلت بحدوثها، إلى أن اقتناء الأهالي لهذه المصنوعات من الأثاث والألبسة لم يكن دائما بدافع الموضة، فالحاجة إليها غالبًا ما تكون عند اتساع حجم الأسرة، أو بعد قسمة إرث، أو بسبب غلاء الصوف أو نفاده أحيانا كما حدث بين الحربين[٥٠]. وإذا افترضنا أن الموضة والذوق دفعا الناس إلى الاستغناء-ولو مرحليًا-عن ورشة الخيمة، و الميل إلى الجديد بحثا عن الترف Le luxe، فإن F. Braudel يثير انتباهنا إلى كون الترف ليس دائما ملازما للرفاهية الحقيقية[٥١]. وأكدّ Th. Zeldin من جهته، أن الناس في اختياراتهم وأذواقهم غالبًا ما تسبق تلقائيتهم تفكيرهم. وبالفعل، فالناس اكتنزوا الأثاث المنزلي وغيره في عز الفاقة والمرض والضغط[٥٢]. وإذا أردنا فهم هذا السلوك، يكون من اللازم علينا استحضار عواقب سنوات الغزو بالأطلس المركزي. فقد وجد السواد الأعظم من الجبليين أنفسهم عراة وبدون مأوى[٥٣]. ومن الطبيعي جدًا أن يفقدوا الثقة في حاضرهم، ويزداد تشاؤمهم بالمستقبل المجهول. وأرغمتهم هذه الأوضاع الجديدة على الادخار، والانخراط في شركات الكسيبة، والرهون، والقروض[٥٤].

من غير شك أن ديناميكية البضائع في الأسواق، والتي لعب فيها السواقة المستقرون والمتجولون أدوارا مهمة، خلقت حاجات جديدة عند أغلب الأسر، ووجهت أذواق الناس نحو أسباب الراحة ووسائلها. وقد ذكر Dabancens أن الإضاءة كانت تكلف خيمة أحد أيت واحي ما مبلغه ٦٥٣ فرنك شهريا[٥٥]. ويعبر استعمال إنارة الكربيد عن الرغبة في تغيير مصدر الطاقة وتجديده، والبحث عن الجودة، والاهتمام بالفضاء الداخلي للخيمة أو الدار. فأيت حمامة على سبيل المثال، استعاض أغلبهم عن الشمع بمصابيح الكربيد Lampes à carbure، ومصابيح البترول Lampes à pétrole وكان هذا النوع أيسر في الاستعمال، وأنظف، وأكثر تكلفة. وبلغ ثمن المصباح الواحد في ١٩٣٩ بحانوت المراكشي في سوق أغبالة 13,75 فرنك، وبيع صنبور مصباح الكربيد بنفس الحانوت ب0,38 فرنك. واستعمل الناس أيضا، بالإضافة إلى المصباحين المذكورين، مصباح اليد أو ما يعرف ب"الضواية"، ويشتغل بالبطارية و البيك Bec [٥٦].

لقد تحولت بعض عادات أيت عبدي، وهذا أمر عادي. لكن ينبغي فهم هذا التحول في سياقات الفترة. فهو تحول ذو طبيعة جزئية، ويجب أخذ خصوصيته في الاعتبار. فعندما وقف Dabancens على قوة العمل المأجورة، أثاره وجودها داخل الخيمة، وسجّل وفق ذلك قصور ورشتها أمام الحاجيات المتزايدة لأفرادها. واعتبر هذا القصور مؤشرا على تراجع فاعلية الإنتاج الداخلي، أو ما يعرف بالإنتاج المنزلي[٥٧]. ومن الواضح أنه يجهل أن الخيام أو الأسر في الأطلس المتوسط، وفي مختلف المناطق الجبلية، لم تكن منغلقة أمام السواعد البرانية. فقد لجأ أغلبها إلى نظام التبني وفق شروط أمحارص أو أمزّال، وإلى التعاقد على أساس الأجر الشهري، أو الموسمي، أو السنوي. وما ينبغي الانتباه إليه أن أجر قوة العمل المأجورة تحوّل-وفي معظم الوضعيات-من العيني إلى النقدي. وترتبط السيولة النقدية بحركية البضائع، أو مختلف المواد المعروضة في الأسواق وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وبالتجنيد ضمن قوات المخازنية والكوم، وتعاونيات الحطابة وغيرها. وهكذا، تزايدت الحاجة إلى النقد، وتراجع العيني في أغلب المعاملات.

ويعتبر حضور مادة الصابون في يومي الناس مؤشرا أيضًا على ثقافة النظافة. وقد حاول Dabancens التعبير عن ذلك عنما أشار إلى مبلغ ٣٩٠ فرنك المخصص شهريا للمادة المذكورة. ولسنا نختلف معه في كون هذه المادة لعبت دورا مهما في العناية بالجسد عند الجنسين معا. إلا أن ذلك لا يعني البتة أن أيت عبدي، وغيرهم من الجبليين المغاربة لم يعتنوا بأجسامهم إلا مع ظهور الصابون أو توافره بالأسواق. فاستعمال نبتة "تيغشت" أو"تغيغشت" Saponaire(saponaria officinalis)، ومادة الرماد في غسل الثياب تعبير واضح عن سلوك النظافة. وبالإضافة إلى ذلك، استعمل الناس الصابون البلدي، ومادة "الغسول" في تطهير الجسد. وجدير بالإشارة أن استعمال الصابون العصري ارتبط لدى أيت حمامة ببناء حمّامين بلديين، الأول ما بين ١٩٣٤ و١٩٤٢، والثاني في١٩٤٢. ومن أنواع الصابون المشهورة والمستهلكة، صابون مارسيليا Savon de Marseille من زيت الزيتون[٥٨]

رابعًا: الخصوصية "البربرية" والمواقف الجديدة (العرف واللهجة)

يتحدث Dabancens عما يسميه الطباع أو الخصوصية "البربرية"[٥٩]. ومن الواضح أن ما كان يشغله هو مآل هذه الخصوصية أمام التحولات التي وقفنا على بعض تجلياتها. فنمط العيش القائم على الرعي بدأ في التحول تدريجيًا إلى نمط العيش القائم على الزراعة، بعد تراجع المساحات المخصصة للرعي، وتسييج الغابات التي تمثل ثلث المجال الترابي لأيت عبدي[٦٠]. ويذكر Dabancens في هذا الصدد، أن قبيلتي أيت محند أو لحسن، وأيت لياس انتجعتا في ربيع ١٩٥٠ بسبب قرار التسييج المذكور. وأضاف أن غالبية الأسر المنتجعة بقبائل أيت مولي، وأيت واحي، وأيت مروول تراجعت عن نمط الانتجاع التقليدي. وعلّل هذا السلوك بتزايد عدد منازل السكن في المداشر على حساب الخيام، التي بدأت تفقد هالتها ومكانتها الرمزية في مجتمع أيت عبدي[٦١]. لكن لابد من القول بأن الميل إلى السكن في المنازل، لا يرتبط دائما بتراجع نشاط الانتجاع، فرعاة الأطلسين المتوسط والكبير الأوسط لم يكونوا رحلا، وكانت حركتهم في المجال محدودة. ولذلك تحضر الخيمة كسكن متحرك إلى جانب المنزل كسكن ثابت. أضف إلى ذلك أن بناء المنازل ارتبط كذلك بتقسيم الأراضي المشتركة، وتهيئة بقع البناء، وتيسير مساطر الملكية الخاصة والاقتناء والبيع والرهن. وعموما، فأنماط السكن المختلفة تمثل في نظر الجغرافي Jean Célérier نوعًا من التطور داخل الاستقرار. وقليلة هي الحالات التي يكون فيها أحد هذه النماط معزولاً عن غيره في نفس المنطقة[٦٢].

يربط Dabancens الخصوصية الأمازيغية بالانتجاع، ويعتبر تراجع هذه الفاعلية مؤشرًا على أفول هذه الخصوصية. فمعاني الحرية، وسلوك الاشمئزاز من القيود، والاستقلال، معان تمتح أصولها من نمط العيش[٦٣]. ويبدو واضحا أنه تأثر بـ"نظرية البربري الطيب"، أو ما كان يعرف في الكتابات الكولونيالية بـ"سيكولوجيا البربري".

وفي إطار مسألة الخصوصية، وتحول الذهنية الأمازيغية عند أيت عبدي، وقف Dabancens على ظاهرة من الأهمية بمكان، وهي انشطار مؤسسة الخيمة كوحدة سوسيو-اقتصادية أساسية. فالخيمة "البطريركية" بدأ نفوذها المادي والرمزي في الضمور، بعد أن أبدى الجيل الجديد من أيت عبدي ميله القوي إلى تأسيس خيام مستقلة. ولابد من الإشارة إلى أن هذا الميل ليس جديدا، وليس غريبا عن المجتمع القبلي الأمازيغي بأيت عبدي أو غيرهم، فقد كفله العرف ولم يمنعه. بيد أن الظاهرة نمت واتسعت، واتخذت بعدا صراعيًا في ظل التحولات التي أحدثتها الحماية. فالاستقلال عن خيمة الأب، أو ما يعرف محليا ب "أستّوي"، تعبير واضح عن سلوكات ثقافية جديدة. وقد لاحظ Dabancens أن ذرائع الانفصال عن خيمة الأب في أغلب حالاته ذرائع لا طائل منها[٦٤]. ومع ذلك، فإنها مثيرة ولابد من الوقوف عليها. فالخصام كثيرًا ما يكون سببه التمرد على وصاية الأب ربّ الخيمة، والتي غالبا ما تقف حاجزا أمام اختيارات وأذواق زوجات الأبناء في اللباس ومواد الزينة ونحوها، وتطلعات الأبناء أنفسهم، ولاسيما أولئك الذين هاجروا، أو اشتغلوا خارج حدود أراضي القبيلة في مختلف ميادين الشغل. والحقيقة أن وقود الخلاف هو ما عبّر عنه Dabancens بتنافر الموارد المادية الفردية الخاصة مع الموارد المادية للخيمة، والتي يكرسها مبدأ الملكية المشاعة Indivision[65]. وهو نفس المبدأ الذي يقع في أصل وحدة وقوة الأسرة، ورمزية السلطة الأبوية.

إن الطموح إلى الاستقلال الذاتي بالمعنى الذي ذكرنا، أسفر عن موقف غير مألوف من العرف والعوائد بصفة عامة. فالجيل الجديد تمثّل سلطة العرف على نحو سلبي، واعتبرها عائقا أمام مجموعة من حقوقه المدنية والاقتصادية. فوضعية الشيوع لا تسمح بتبلور الشخصية القانونية للفرد المستقل، بقدر ما تعيد إنتاج الفرد القبلي التابع للأسرة والإغص والفخذ والقبيلة. ولاحظ Dabancens ميل فئة من شباب أيت عبدي إلى رفض عرف الأحوال الشخصية، واستحسانها الشرع في باب شروط النكاح على وجه الخصوص. فالزواج في عوائد أيت عبدي كان مكلفا، وقد تراوحت قيمة الصداق أو ما يعرف ب "لمال" ما بين ١٥,٠٠٠ و٧٥,٠٠٠ فرنك. واضطر ذلك الفقراء من الشبان، إلى مصاهرة الأسر ذات الأصول الجنوب الشرقية المستقرة ببلاد أيت عبدي وفق شروط الشرع[٦٦].

نظر Dabancens في مسألتين مهمتين هما: الموقف المتباين لقضاة العرف أو اجماعات القضائية من بعض شروط البنية العقارية ببلاد أيت عبدي من جهة؛ و"اللهجة البربرية" أو تمزيغت Tamazight المغرب المركزي من جهة أخرى. واعتبر اختلاف وتنوع الأعراف في قبائل أيت عبدي الخمس، عاملاً سلبيًا ساهم في تراجع ما نعته بـ"الخصوصية البربرية". كما اعتبر

تمزيغت لهجة غير ملائمة للشروط الجديدة التي أسفر عنها اندماج المجتمع المحلي في اقتصاد التبادل[٦٧].

لم يفهم Dabancens أن تنوع الأعراف هو تحديدا أحد مرتكزات الخصوصية الأمازيغية بالمغرب المركزي. وليس مقبولا، والحالة هاته، اعتبار اختلاف بعض الشروط العرفية من قبيلة لأخرى، سببا مباشرا في تباطؤ الإجراءات الإدارية. فتباين أو تعارض الموقف العرفي بخصوص البنية العقارية، مسألة مشروطة بالبنية الاجتماعية، وبنمط ووسائل الإنتاج، وبالثروة البيئية وطبيعة المناخ. ففي بعض القبائل لا تنفصل الأرض عن الماء في المجال المسقي، وليس يستقيم بيعها إلا بنصيبها من الماء، كما هو الحال عند أيت محند أو لحسن. غير أنهما ينفصلان عند أيت مولي، ويشكلان بذلك ملكيتين مستقلتين عن بعضهما البعض. والحقيقة أن هذه الخصوصيات العرفية تنسحب على مختلف قبائل العرف، ولا تقتصر على أيت عبدي الأطلس المتوسط.

وإذا كان Dabancens قد استوقفه موقف العرف من الأرض، فإن سلطات الحماية انشغلت بالأرض منذ ١٩١٢ إلى ١٩٣٠. وتعتبر هذه الفترة حاسمة في فهم أهم إشكالات التاريخ العقاري للمغرب إبان الاستعمار. وإن كانت المسألة العقارية طرحت قبل الوصاية الرسمية لفرنسا على المغرب، وشكلت الوضعية القانونية والعرفية للأرض حاجزا أمام أطماع الدول الأوربية. وللوقوف على حيثيات ذلك، يمكن الرجوع إلى معاهدتي مدريد٣ يوليوز ١٨٨٠، والجزيرة الخضراء ١٩٠٦[٦٨]. وهكذا، فموقف Dabancens من موقف العرف، والعرف بصفة عامة، هو جزء من موقف سلطات الحماية التي تعاملت معه على نحو براجماتي. فقد اضطرت إلى تبني موقف "إيجابي" من أعراف قبائل المغرب المركزي أثناء حروب "التهدئة"، وبدأت في الإجهاز عليها بعيد الخضوع النهائي. ولا يمكن المسك بازدواجية الموقف المذكور، إلا باستحضار حيثيات ومقاصد "السياسة البربرية" للحماية، وذلك بالعودة إلى فترتيها الأساسيتين: ١٩٣٤ وإصلاح ظهير ١٩٣٠ ثم أزمة ١٩٥٠.

اعتبر Dabancens" تمزيغت" الأطلس المتوسط، والمغرب المركزي بصفة عامة، لهجة معيقة للتواصل الاقتصادي وتبادل الخدمات. واعتبر الإقبال على العربية مؤشرا على التحول الثقافي، وتحلّل الخيمة كمؤسسة سوسيو-اقتصادية-ثقافية في مجتمع الرعاة والمزارعين. ويذكر أن ٨٠ % تقريبًا من أيت عبدي يتكلمون العربية الدارجة بطلاقة، ويعزو شيوع كتابتها إلى حاجة الناس إليها في المعاملات التجارية، ومختلف أنشطة السوق[٦٩].

قد يكون الإقبال على الدارجة العربية من تجليات التحول الثقافي عند أيت عبدي بالأطلس المتوسط، وفي الجبال الأخرى، لكن من غير المقبول اعتباره مؤشرا على تحلل الخيمة، وانحسار الخصوصية الأمازيغية، وتراجع اللسان الأمازيغي. فتعلم الدارجة العربية أو التكلم بها، حاجة تواصلية فرضها التفاعل الاجتماعي في فضاءات الحياة اليومية، كما فرض الأمازيغية على غير الناطقين بها من السواقة والعمال، وبعض الأوربيين أيضًا، وفي مقدمتهم الفرنسيون في الإدارات المحلية. ولا شك أن تراجمة مكاتب الشؤون الأهلية والمحاكم العرفية Interprètes لعبوا دور الوساطة اللسانية منذ نهاية الغزو إلى الاستقلال. ولا شك أيضًا أن التفاعل اللساني ليس مرتبطا بفترة الحماية الفرنسية، وتشهد عقود البيع والرهون والسلف التي دوَّنها طُلبة المساجد، على حضور العربية والأمازيغية معا في متونها.

إن موقف Dabancens من الأمازيغية في سياق حديثه عن تحول الخيمة "البربرية"، تحكَّمه الزوج "لغة-دارجة". فتوصيفه للـ"بربرية" يقصد تخفيض قيمة اللسان الأمازيغي في مقابل اللسانين العربي والفرنسي. ولم يُضمر Dabancens ذلك عندما قال بأن الأمازيغية لا تعدو أن تكون مجرد لهجة محلية عامية Patois [٧٠]. وهكذا، فاعتبار العربية أو الفرنسية لغة الكتابة والأرقام واقتصاد التبادل، يعني أن الأمازيغية لغة من الدرجة الثانية. وفي هذا الصدد يرى L-J.Calvet أن لغة المستعمر Le colonisé يتمثلها المستعمر Le colonisateur عاجزة و غير قادرة على الاستجابة لتحدي الأزمنة الحديثة، والعلوم، والثقافة. ويعتبر تبني المستعمر Le colonisé للغته ضرورة أساسية[٧١].

ربط Dabancens تراجع السلطة التقليدية للزعماء السياسيين أو القياد المحليين بانحسار العرف واللغة الأمازيغيين. وأشار إلى أن هؤلاء القياد لم يتمكنوا من استرداد مكانتهم الاجتماعية، ونفوذهم المادي والرمزي؛ ولم يعد بإمكانهم قيادة الناس، وإدارة شؤونهم وفق العقلية القبلية السائدة، والتي كانوا يستمدون منها تأثيرهم. ومن الأسباب التي عجّلت بأفول النفوذ القايدي ببلاد أيت عبدي على الأقل، ضعف البنية الاقتصادية لقوى فعل السلطة[٧٢]. بيد أن ما غفل عنه Dabancens في تحليله لبنية السلطة التقليدية، هو عزله لهذه السلطة عن بنية السلطة الأصل، وهي سلطة المخزن الفرنسي، والمتمثلة في مكتب الشؤون الأهلية. فالقايد،

والشيوخ، واجماعات الإدارية والقضائية آليات سلطات الاستعمار. وإذا كان التحول قد طال هذه السلطة في بعض مستوياتها، فمن غير المقبول استثناء سلطة المراقبة من الحراك السياسي الذي شهدته الجبال، والسهول، والحواضر، وغيرها على امتداد الخمسينيات إلى الاستقلال.

خَاتِمَةٌ

لا جدال في أن اندماج الأجانب في المجتمع "الأهلي" بجبال المغرب المركزي، وفي مناطقه الأخرى زمن الحماية، يختلف من حيث الإيقاع، والشروط، والتأثير. ويرجع ذلك إلى طبيعة الأعراف المنظمة لمختلف مناحي الحياة، وإلى الموقع الجغرافي والمسالك، والديناميكية الاقتصادية للموضع أو المدشر. ومما لا ريب فيه أن هذا الاندماج لعب دورًا أساسيًا في التحول السوسيو-اقتصادي بمختلف القبائل، وفي خلخلة بنياتها الثقافية المحلية والمشتركة، وظهور مواقف جديدة، واتجاهات غير مألوفة. غير أن الحديث عن الاندماج والتحول بالأطلس المتوسط، لا يعني إطلاقا أن القبيلة الجبلية المغربية كانت منعزلة ومنغلقة على نفسها، وأنها لم تنخرط في اقتصاد التبادل إلا مع مجيء الاستعمار، وأن الفرنسيين نجحوا فيما فشل فيه السلاطين منذ أزيد من ثلاثة قرون.

ولا جدال كذلك في أن التحول الذي عرفه أيت عبدي بالأطلس المتوسط، والذي حاول Dabancens تحليل بعض تجلياته، مسَّ نظام الحياة القبلية في نسقه السياسي التقليدي، وفرض نمط أو أنماط عيش جديدة بسبب المقاربة الأمنية التي انتهجتها سلطات المراقبة في المناطق العسكرية. ولا يمكن المسك بطبيعة هذا التحول وبعواقبه، إلا بفهم سياسات الحماية في تدبيرها الإداري لأراضي القبائل، وبثقل قروض الشركة الأهلية للاحتياط، ونظام التناوب الزراعي المفروض، والظروف الطبيعية والأزمات الاقتصادية. ومع ذلك، فهذا التحول لم يكن بنيويًا، ولم يكن دائمًا إيجابيًا. فما لم يدركه Dabancens، أو غاب عن تحليله، هو أن التحول الذي أشاد به من خلال نموذج أيت عبدي الأطلس المتوسط، لم يشمل الأساس التقني لبنية وسائل الإنتاج التي ظلت "بدائية"، رغم طموح برنامج التحديث الزراعي في الجبال. ولم يدرك أيضًا-في سياق حديثه عن اقتصاد التبادل-أن سياسات الحماية في الجبال خلقت مجتمعًا قبليًا غير متوازن اقتصاديًا. فاستغلال بعض المجالات أو تنميتها، إنما كان على حساب مجالات أخرى ظلت تقليدية، وفي آخر مراتب اقتصاد الكفاف.

وإجمالاً، إن اهتمامنا بمفاهيم الاندماج، والتحول، والتغيير، والتنمية بالجبل المغربي إبان الحماية الفرنسية، يستدعي توجيه البحث التاريخي نحو المساءلة النقدية لمضامين هذه المفاهيم، وما تطرحه من قضايا خاصة ومتقاطعة. ويتوجب أن تنهض هذه المساءلة على مسلمة تاريخية، وهي أن فهم أي تحول أو تغيير في الماضي وفي الحاضر أيضًا، لا يستقيم إلا بتأطيره في التاريخ. فالمجتمع الذي هو موضوع التغيير والتحول، هو أولا وقبل كل شيء تاريخ. ولما كان كل مجتمع بالضرورة تاريخًا، فتحليل تغيره وتحوله مرهون بعدم الخلط بين التغيير أو التحول، والسيرورة الاجتماعية والفعل التاريخي.

الاحالات المرجعية:

(١) نستعمل مصطلح الأجانب في سياق هذا المقال في معناه السوسيو- إثنولوجي. ويفيد مضمونه أن الأجنبي هو كل فرد لا ينتمي إلى القبيلة. ويشمل المغاربة الناطقين بالأمازيغية وبالعربية وغير المغاربة أيضا. والأجنبي عن القبيلة-بالإضافة إلى ذلك-هو الفرد الذي لا يملك "حق المدينة"، ولا تربطه بالقبيلة أية قرابة دموية حقيقية كانت أم اصطناعية. ويتحول الأجنبي إلى "مواطن القبيلة" بـ "تايسّا" أو الحماية، وذلك وفق شروط ومراحل تتشابه وتختلف من قبيلة لأخرى.

(2) Les Ait Abdi du Moyen-Atlas et leurs réactions au contact des étrangers. Cahiers d'outre-mer.N.14 – 4(ème) année. Avril-juin 1951.pp.101-118

(3) Larbi MEZZINE. Le Tafilalt. Contribution à l'histoire du Maroc aux XIIe et XIIIe siècle. Pub. de la Faculté des L.et Sc. Humaines – Rabat .Série Thèses13.Imp. Najah El Jadida, Casablanca, 1987,pp.101-104

(4) Ibid., pp. 107-108

(٥) أحمد بن خالد الناصري. **الأستقصا**، الجزء ٨، دار الكتاب، الدار البيضاء.١٩٥٦. ص. ١٣٥

(6) Gaston BEAUDET. Mgild (Beni)/Ayt Myill (Maroc central) 32/2010. Encyclopédie Berbère. 2010.pp.4977-4983

(٧) مصطفى نعيمي. **منطقة آزرو على عهد الحماية (١٩١١-١٩٥٦)**. التدخل، البنيات والمقاومة. نشر- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص.٤٥-٤٦

(٨) نفس المرجع. ص. ٥٩-٦٠.

(٩) الملكي المالكي. **ثورة القبائل ضد الاحتلال**، ج.٢.م. م. السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. دار أبي رقراق٢٠١٤، ص٨٤٤-٨٤٥.

(10) Jean CELERIER. La transhumance dans le Moyen Atlas .Hespéris. T.VII.Ed. Larose. Paris. 1927.p.67

(١١) يحيل هذا المصطلح على أحد مرتكزات الأيديولوجيا الكولونيالية الفرنسية في تبرير الاستعمار بالمغرب وبشمال أفريقيا عامة. ويفيد مضمونه أن فرنسا ليست بلدا غازيا، وإنما هي إمبراطورية حاملة لـ "رسالة تنويرية". وأن من مقاصد "الحماية" Le protectorat، رعاية الشعوب، وتكوينها، وتنمية اقتصاداتها، وإصلاح تنظيماتها، وإخراجها من الجهل، والفقر، والمرض.

(12) Jean DABANCENS. Les Ait Abdi...,op.cit.,p.102

(13) Ibidem

(14) Ibidem

(15) Ibid.,pp.102-103

(16) Ibid.,p.103

(17) Ibidem

إذا كانت اجماعات القضائية لأيت عبدي سمحت للفيلاليين بالاحتكام إلى الشرع والانتظام به، فإن أيت حمامة ببلاد أيت سخمان الشرق، رفضوا ذلك لشرفاء أيت سيدي احسين، وفرضوا عليهم عرفهم، وحسموا في ذلك بالإجماع في مداولة ٢٧ شتنبر ١٩٣٤. راجع:

Cpt. DUBARRY. Dossier de passage de consignes. 25 Juin 1951.p.14. Archives de l'Annexe des Affaires Indigènes et de Renseignements d'Arhbala.

(18) Jean DABANCENS. Les Ait Abdi..,op.cit.,pp.104-105

(19) Ibid.,p.105

(20) Ibidem

(٢١) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية بقبيلة أيت حمامة (أيت سخمان الشرق) ما بين ١٩٢٢و١٩٥٦**. أطروحة دكتوراه في التاريخ. شعبة التاريخ، مركز الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان. بني ملال ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص. ٣١١-٣١٢.

(22) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit.,p.105.

(23) Ibid., p.106.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أبناء أغلب الناطقين بالعربية، والذين اندمجوا في مجتمع أيت حمامة، نسوا اللغة الأم، أي العربية الدارجة، بعد أن حلّت محلها الأمازيغية. راجع:

Cpt. DUBARRY. Dossier de passage..., op. cit., p.6.

(24) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.106.

راجع كذلك: محمد بوسلام. "**الأبعاد التاريخية لنظرة الرجل إلى المرأة (١٩١٢-١٩٥٦)**". مج. أمل. ع. مزدوج١٣/١٤. السنة الخامسة. ١٩٩٨. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.١٩٩٨. ص.٩٩-١٠٧

(25) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.106.

(26) Ibidem.

(27) Ibidem.

(28) Ibidem.

(29) Ibidem.

(30) Ibidem.

(31) Said GUENNOUN. La montagne berbère. Les Ait Oumalou et le pays Zaian. Ed.Omnia.Rabat.1933.pp.139-140. Cpt. Jean VAUGIEN. Evolution d'une tribu berbère du Maroc central. Les Ait Ouirra. Juillet1950- janvier1951.Dactylographié par Gauthier Langlois. Janvier-mai 2000.pp.28-29.

(32) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.108.

(33) Ibid., p.111.

(٣٤) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق. ص.٤٢٣- ٤٢٩.

(35) J. DABANCENS. Les Ait Abdi...,op. cit., p.111.

(36) Ibidem.

(٣٧) أحمد مكاوي. "**استهلاك الشاي والسكر في المغرب. المتعة والضرر**" مج. أمل، ع.١٦، السنة ٦. ١٩٩٩. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٩٩، ص.١٢٦.

(38) De Marquiz SEGONZAC. Au cœur de l'Atlas. Mission au Maroc (1904-1905).Ed. Emille Larose, Paris,1910. p.50.

(39) J. DABANCENS .Les Ait Abdi..., op. cit., p.111.

(40) Jacques BERQUE. Les structures sociales du Haut-Atlas. Ed. F.U.F. Paris.1978,p.37.

(٤١) عثمان زوهري. المجال والحياة اليومية...، مرجع سابق. ص.٤٢٩.

(42) J.DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.112.

(43) Ibid., p.112.

(44) Ibid., p. 113.

(45) Ibidem.

(٤٦) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق، ص. ٣١٤-٣١٧.

(47) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.113.

(48) Ibid., p.114.

(٤٩) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق، ص.٤٢٤

Ibid.p.423 (50)

(51) Fernand BRAUDEL. Civilisation matérielle ,économie et capitalisme XV-XVIII siècle. Les structures du quotidien:Le possible et l'impossible.t.1,Armand Colin,1979,P.U.F. Paris,1992,p.270

(52) Théodore ZELDIN. Histoire des passions françaises 1848-1945.3.Gout et Corruption. Eds. du Seuil,Paris,1981,p.6

(53) Daniel RIVET. Le Maroc de Lyautey à Mohammed V.Le double visage du Protectorat. Ed. Porte d'Anfa.Casablanca.2004,p.71

(54) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق. ص. ٣١٠-٣٨٧ إلى ٣٩٢.

(55) J.DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.111

(٥٦) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق. ص. ٤١٦-٤٢٢.

(57) J.Dabancens. Les Ait Abdi..., op. cit., p.111

(٥٨) عثمان زوهري. **المجال والحياة اليومية**...، مرجع سابق. ص. ٢٧٤ -٤١٥

(59) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p.114

(60) Ibidem

(61) Ibidem

(62) Jean CELERIER : Le Maroc. Coll. Armand Colin. Ed. Librairie Armand Colin, Paris, 1931,p.49

(63) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op.cit., pp. 114-115

(64) Ibid., p.115

(65) Ibid., p.116

(66) Ibidem

(67) Ibid., p.117

(68) راجع في هذا الصدد: أحمد تافسكا. **الفلاحة الكولونيالية في المغرب ١٩١٢-١٩٥٦**. مطابع أمبريال، الرباط ١٩٨١، ص.٣٣-٣٤

Les terres collectives du Maroc dans "Najib BOUDERBALA. Revue du "la première période du protectorat (1912-1956) Monde Musulman et de la Méditerranée, N°79-80 ,1996, p.144

الهادي الهروي. القبيلة، **الإقطاع والمخزن. مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث ١٨٤٤-١٩٣٤**. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠. ص.٦٧-٦٨ و٧١

(69) J. DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p. 117.

(70) Ibidem.

(71) L-J CALVET. Linguistique et colonialisme. Petit traité de glottophagie. Ed.p.b.payot, Paris,1974.p.127.

(72) DABANCENS. Les Ait Abdi..., op. cit., p. 118.